دور المشيخة في تفعيل سلطة الدولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية (ق16-19م)

سعيد شريدي
جامعة أبو القاسم سعد الله . الجزائر 2*الجزائر

ملخص

يلقي هذا المقال الضوء على إحدى المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي شكلت أجهزة السلطة العثمانية في الجزائر، والتي تكشف جليا عن ثنائية السلطة والمجتمع. فالمشيخة القبلية هي إحدى دعائم سلطة البايليك في الفضاءات الريفية، وهي في الوقت نفسه إحدى مظاهر التشكل السياسي والاجتماعي للمجتمع الجزائري في الفترة العثمانية، إذ تعكس الواقع الذهني السائد على صعيد الفكر السياسي والثقافة الاجتماعية، كما تبرز من خلالها الممارسات الحقيقية للسلطة، ومدى سيطرتها على المجال، ومكانة الوازع الاقتصادي في الممارسة الإدارية والسياسية لحكومة إيالة الجزائر.

كلمات مفتاحية: المشيخة، القبيلة، العشيرة، الشيخ، الفضاءات الريفية، السلطة.

Résumé

This article highlights one of the social and political institutions that formed the state institutions of Ottoman rule. It shows the regime 's bilaterality vis - à - vis society. The Maschikhat (tribal chief) was one of the pillars of Beylicat, especially in rural areas, is simultaneously a political and social phenomenon of Algerian society during the Ottoman period; This institution still reflects the spirit and the mental reality lived, in economic and socio-cultural terms. It is thus that the real practices of power and the dimension of its control over the domains are defined, as well as the rank of the economic scale through the administrative and political exercise towards the state of the regency of Algiers.

***Keywords**: tribe, Sheikh, Ottoman power, rural space*

مقدمة:

لجأت السلطة العثمانية في الجزائر، في إطار سياسة المحافظة على الوضع، إلى تكييف أجهزتها مع المكونات الثقافية والذهنية، والبنى الاجتماعية السائدة في الإيالة، وكانت المشيخة القبلية هي إحدى تلك الأجهزة التي حافظت عليها، باعتبارها موروثا تقليديا يصعب تجاوزه، نظرا للخصوصيات الاجتماعية السائدة، وتأثير النزعة البطريركية، والعصبيات القرابية في الحركية السياسية. وقد مثلت المشيخة آخر مؤسسة في التراتبية الإدارية لحكومة الإيالة، باعتبارها ضرورة تتطلبها مقتضيات تحقيق الشرعية السياسية لسلطة دخيلة على المجتمع المحلي، من خلال ترك شؤونه بأيدي عناصر تنتمي إليه إثنيا وثقافيا بغية كسب ولائه، وتفعيل سلطتها عليها بواسطة اقتطاع المطالب المخزنية منه، والاحتفاظ بشرعيتها في حماية الحدود وجهاد المعتدين. ترى: كيف استغل الأتراك العثمانيون في الجزائر المشيخة القبلية في تفعيل سلطتهم على المجال؟ وهل كانت المشيخة في خدمة القبيلة، أم انخرط الشيوخ في مسار السلطة ومطالبها؟

أولا: تعريف المشيخة:

المشيخة هي لفظ مشتق من الفعل شاخ أي صار شيخا، والشيخ هو الذي استبانت به السن وظهر عليه الشيب، والجمع أشياخ وشيخان وشيخة ومشايخ وشيوخ. وتطلق كلمة الشيخ على الطاعن في السن، كما تطلق على الضالع في العلم الشرعي، وعلى من كان كبيرا في أعين القوم، علما ورأيا وفضيلة ومقاما[1]. وقد اتُخذت المشيخة عنوانا لأحد أهم مظاهر الولاء الاجتماعي في المجتمعات التقليدية، فهي مظهر لا يتوقف على طابعه الاجتماعي؛ بل يتعداه إلى الخصائص السياسية والاقتصادية، بفعل مقتضيات المعاش وضرورات السعي من أجل البقاء(الأمن).

ارتبط مصطلح الشيخ في المغارب بمؤسسة تقليدية محلية تعود إلى أحقاب تاريخية بعيدة، منذ وقت كان فيه المجتمع الأمازيغي في شمال إفريقيا، والعربي في الشرق الأدنى يبدوان أنهما يعيشان في مرحلة ما قبل الدولة. مثلما هو حال المجتمعات البدائية ذات التنظيم الاجتماعي القبلي، التي تقوم فيها العلاقة بين أفرادها على الروابط الدموية، وتهيمن العلاقات القرابية، دون أن ترقى إلى مستوى بناء علاقات سياسية كتلك التي ميزت المجتمعات الدولاتية(Société étatique)، لأنها تتحرك في فضاء اجتماعي غير مستقر ترابيا، ما يستحيل على الدولة كشكل سياسي مراقبته.[2]

إن التأمل في المشيخة كمؤسسة استُغلت بكل وظائفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من قبل السلطة العثمانية في الجزائر يحملنا على رفض تصنيفات النظرية التطورية[3]. ذلك أن المقاربة الوظيفية للمشيخة تكشف عن ديناميكية وحركية سياسية قوية داخل مجتمع القبيلة في الجزائر الحديثة، إذ تبرُز كشكل تنظيمي وجد لتحقيق التوازن والتماسك والاستقرار، أو التضامن الآلي، والتضامن العضوي داخل المجتمع.فمجرد النبش في الممارسات الجماعية للقبائل التي لم تخضع للسلطة المركزية نستطيع من خلال قراءة بعض الطقوس rituels والرموز symboles استكشاف الكثير من التمثلات والتعبيرات السياسية.[4] ناهيك عما نجده في خطابات وأفعال القبائل الخاضعة للسلطة التي تنوب مشيخاتها عنها في الممارسة السياسية والإدارية.

تتأسس القبيلة كوحدة اجتماعية على روابط دموية وفق تراتبية سلالية تنتسب بالولادة، فتستحضر الجد المؤسس، وتحصر جميع الروابط بين أفراد القبيلة في القرابة الدموية، إذ يجبر كل فرد على التموقع وتحديد سلوكاته واتخاذ مواقفه انطلاقا من صلة الدم، أو تكون مصطنعة. وقد كان الكثير من المنتمين للقبائل يدركون أن انتماءهم إلى نفس المجموعة لا يقوم على أساس سلالي بحث، بل يقوم على ضرورة التآزر والتساكن الذي يقوى مع مرور الزمن واشتداد الأزمات.ولذلك لم تبق القبيلة بنية جامدة أو مغلقة، بل انفتحت على الأفراد والمجموعات المصغرة، تتقبل باستمرار كل وافد عليها جديد، قبل أن يربط مصيره بمصيرها. لذلك مثلما كانت بعض القبائل تتفكك بفعل سياسات السُّلط المركزية، كانت أخرى تكبُر وتتشعب فتتحول إلى كونفدراليات واسعة. وذلك

عندما تدخل على مجالاتها جماعات ذات أصول مختلفة، وتستقر في حيزها الجغرافي، وترضى بالعيش جنبا إلى جنب معها في إطار الحلف أو الولاء.[5] وتبقى رغم تفاعل الديناميكيات الداخلية والضغوط الخارجية تحت سلطة شيوخها،[6] بفضل الأعراف السائدة وآليات الاجتماع كالعصبية والزبائنية.[7] وبالتالي فإن الوحدة الاجتماعية التي يتزعمها الشيخ لم تكن بالضرورة مترابطة دمويا، رغم شيوع مفردات ومسميات هذه المجموعات بما يؤدي معنى القرابة وصلة الدم مثل: بني فُلان، أولاد فُلان، آيت فُلان.

إن غياب الاستقرار واهتزاز اقتصاد القبيلة ومعاشها يُحتم على أفرادها السعي إلى الحفاظ على أعلى درجات التلاحم فيما بينهم، ما يزيد من قوة سلطة الشيخ على جماعته، فيستمد نفوده منها قبل كل شيء، وبالتالي يكون أفراد المجموعة شركاء له وليسوا رعية.[8] إذ يعتبر الشيخ زعيما محليا، وشخصية لها نفودها داخل المجموعة، يحظى بطاعة أفراد القبيلة تبعا لاعتبارات مختلفة مثل: الميزة الشخصية، الانتماء العائلي العصبي، المستوى المادي، الرصيد العلائقي الذي يربطه بمكونات المحيط الاجتماعي والديني والسياسي، ومدى عمق الإحساس لديه بالانتماء العرقي، وتمسكه بعُرف القبيلة أو العشيرة وعاداتها وتقاليدها،[9] وحميته على شرفها ومصالحها المادية والمعنوية.

ثانيا: شروط اختيار شيخ العشيرة:

رغم امتداد نفوذ السُّلطة المركزية وهيمنتها على المجال ليشمل القبائل في الفضاءات الريفية؛ إلا أن ذلك لم يعصف بالقبيلة أو يلغها تماما، بل تم استغلالها وتفعيلها إداريا بغية فرض أعمالها.وتحولت القبيلة إلى مجال إداري، والمشيخة إلى مؤسسة مسيرة له. وبالتالي يتحول الشيخ إلى عون من أعوان السلطة يقع تحت المسؤولية المباشرة للقايد، وتتدخل السلطة ممثلة في هذا الأخير في تعيين الشيوخ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو -على الأقل- يتم إقرارهم على مناصبهم رسميا بإعطائهم رموز التعيين. فكيف يختار الشيوخ في الوسط الريفي في الجزائر خلال العهد العثماني؟ وما يجب أن يكون عليه الشيخ من مزايا حتى ينال الوظيفة؟ فهل يُعد أمر اختياره وقفا على رضا العشيرة عليه؟ أو أن الأمر لا يتعدى قرارا من السلطة ممثلة في شخص القايد أو الباي؟.

من الشائع والنظري أن الارتقاء إلى منصب المشيخة في المغارب كان رهينة عدة ترتيبات، لعل أبرزها انتماء المترشح إلى شريحة الأعيان وجاهة ومالا. فضلا عن توفره على شبكة علاقات مرموقة، وهو شرط يمكن أن يتيح له استثماره لصالح مجموعته كلما دعت الحاجة لذلك، كما تتضمن تلك الترتيبات فاعلية التصرف والقدرة على الإقناع وفرض الطاعة لدى أخوته من أبناء العشير.[10] وهذه الشروط هي التي تجعل من الشيخ ممثلا لفريقه لدى السلطة.

إن عملية اختيار الشيخ في الوسط الريفي الجزائري خلال العهد العثماني لم تكن في المطلق لتقوم على أسس ديموقراطية في حال تدخل السلطة المركزية، ولكن العملية تكون أكثر شفافية، وأشد مراعاة لمصلحة القبيلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ إذا تمت بعيدا عن أيدي السلطة. ذلك لأن منطق العشيرة سيُفرضُ آليا من خلال شروط رئيسية يحرص وجهاؤها وأعيانها على مراعاتها؛ كأن يكون من يتولى المشيخة تربطه بالجماعة صلة قرابة أو نسب أحادي الخط من جهة الأب شرطا. وكثيرا ما نجد في خطاب الشيخ نحو عشيرته عبارات لا تعكس إلا مدلولا قرابيا عائليا، مثل: أولادنا، خاوتنا، أولاد العمومة، وهي مفردات تزاحم أخرى تنم عن البعد الجمعي التضامني العام مثل: ناسنا، جماعتنا، نجعنا. وفي الحالة الأولى تكون مكانة الشيخ عائلية بحتة قبل أن تكون سياسية. حيث يستمد الشيخ سلطته كأب أو أخ أكبر في إطار النزعة الأبوية الطوطمية[11] التي تميز المجتمع البطريركي، فتتحول المجموعة برمتها لتنتسب للشيخ الذي يحدد هويتها الاجتماعية والسياسية والإدارية.[12] ومن الشائع أن الارتقاء إلى منصب المشيخة في المغارب كان رهينة عدة ترتيبات، لعل أبرزها انتماء المترشح إلى شريحة الأعيان. فضلا عن توفره على شبكة علاقات مرموقة، وهو شرط يمكن أن يتاح له استثماره لصالح مجموعته كلما دعت الحاجة لذلك. كما تتضمن تلك الترتيبات فاعلية التصرف والقدرة على الإقناع وفرض الطاعة لدى إخوته من أبناء العشيرة.[13]

ومن شروط تقلُّد المشيخة أن يكون الشيخ عارفا بوضعيات فرق قبيلته والعشائر التابعة لها، وجميع الأفخاذ الداخلة تحت لوائها من أبناء القبيلة والدخلاء. وأن يكون عالما

بأعراف القبيلة، وتقاليدها وقوانينها، وعلى دراية بعلاقاتها وتحالفاتها. لأن المجموعات الريفية لا تعتمد في العادة على قوانين مدونة أو مكتوبة، بل تغلب عليها المشافهة والتواتر، ويشترط من أجل ذلك "أن يكون من يختار للمشيخ متميزا برجاحة العقل وحسن الأخلاق ورفعة المكانة."[14]وهذه الشروط هي التي تجعل من الشيخ ممثلا لفريقه لدى السلطة.

إن تدخل السلطة في اختيار شيوخ القبائل والعشائر كان ضروريا، خاصة بالنسبة لتلك التي تتمتع بوزن ديمغرافي معتبر، وتموضع جغرافي استراتيجي مهم. وذلك بغية تطويق النفوذ المحلي ومراقبته، واستغلال مكونات القبيلة لصالحها. وفي حال تدخل السلطة في تعيين الشيوخ، كبارا كانوا أم صغارا، فإن الميكانيزمات وآليات الاختيار ستكون على منوال السلطة رعيا لمصالحها ومصالح أفرادها لا غير. فمن الطبيعي ألا تتفق رغبات أبناء العشيرة مع رغبات أعيان السلطة، وبالتالي تكون الشروط المطلوبة لا تخرج عن شرط واحد هو الولاء لها (السلطة). وفي هذه الحالة ستتدخل عوامل مختلفة تميز الأصلح والأكثر قبولا لدى من يملكون صلاحية التعيين والتنصيب، وأهمهم قايد الوطن. حيث تدخل الاعتبارات والضوابط المادية كالقاعدة الاقتصادية والقدرة الدفوعية للفرد، ومكانته الاجتماعية. كما يفضل من تكون له في عشيرته الشوكة، وله العصبية الأقوى في الفصيل. وتحرص السُّلطة على مراعاة عامل الوراثة، كاختيار ابن الشيخ المتوفى ما عرف طريقه إلى تركة أبيه، وما التزم حدود العلاقة القائمة بينه وبين كبار موظفي الدولة.[15] وقد فرضت السلالية نفسها في تعيينات الشيوخ عبر أوطان الإيالة طيلة الفترة العثمانية. وعموما فإن الانتماء إلى عائلة ميسورة حظيت بجاه وافر لدى أفراد المجموعة وببركة ولي صالح كفيل بإعطاء التفوق الكافي للمترشح إلى المشيخة، بيد أنَّ عملية تعيين الشيخ لا تصبح تامة ونهائية إلاّ بعد حصول المرشح على تزكية المركز السياسي. وتتمثل عملية التزكية في الحصول على "القندورة" أو البرنوس الأبيض.

ولم تأت المشيخات في القبيل أو العشير من شرف النسب فيهم أو قوة العصب فقط، ولكن قد يعضُدها العامة بالمنقبة ودعوى الكرامة، مثلما فعل شيخ عرب الدواودة أحمد بوعكاز، الذي آلت إليه المشيخة "**بعد انقراض أولاد عمه، إذ الوجاهة كانت له في عقبه،**

فاحتاجت جماعته إلى من يقوم عليهم لتجاسر اللصوص على ما كان لهم، فهرعوا إلى أحمد المذكور وصنعوا به من التعظيم والتوقير وإشادة الآثار الحميدة ما يقرعون به الأيدي العادية"[16]. فازدادت مكانته بين قومه، وحظوته لدى السلطة، حتى نازعها في المجبى، **"إذ جبت الناس إليه الجبايا من المغرب والمشرق"**[17](غرب قسنطينة وشرقها).

لم تكن عملية اختيار الشيخ تشارك فيها كافة شرائح العرش أو الدوار، وإنما يقتصر الأمر على **"الرجال الكبار"**، والأعيان، هذا في حالة الاختيار الشفاف، لكن يمكن أن نلاحظ أنه مند أوائل القرن17م اقتحم الشيوخ كواليس شراء المنصب **"القندورة"**، وأضحى التنافس بين البيوتات الكبرى على أشُدّه لكسب رضا القياد أو البايات عليها دون بيوتات أخرى. وهو ما استغله القياد والبايات لإضعاف موقف العشائر واستخلاص المزيد من الموارد الجبائية منها، وتفريق صف الجماعة لفرض السلطة الرقابية عليها. ولدينا مثال شيخ المعزول بأطراف عنابة في عصر صالح باي قسنطينة، حيث تدلنا المصادر الأرشيفية على منافسة شديدة على المنصب وصلت حد التنافس بين الأب وابنه، وقد غدتها ممارسات السلطة من مركز البايليك في قسنطينة، لأهمية المشيخة على أطراف كبرى موانئ وسق القمح، وعلى مقربة من مناطق الاستثمار التجاري الفرنسي في القالة وعنابة. ففي العقد الثامن من القرن الثامن عشر(18م) شهدت المشيخة منافسة كبيرة بين الأب عبد الله بن عباس وابنيه علي والباهي، استعملت فيها كل الوسائل من هدايا ورشاوى ودسائس. وإن كان قرار العزل والتعيين ينتهي أخيرا بيد سلطة واحدة سيدة هي سلطة صالح باي، فإن ذلك الأخذ والرد والعزل وإعادة التنصيب تكشف عن أهمية بالغة لإحدى مشيخات البايليك الشرقي.

مند سنة 1774م بدأت متاعب صالح باي مع عبد الله بن عباس شيخ المعزول الذي كان على علاقة تجارية وطيدة مع مركز الشركة الملكية الإفريقية الفرنسية بالقالة، حيث كان يتولى مهمة الوساطة والسمسرة في شرق البايليك، تتمثل في جلب حبوب القمح للمركز الفرنسي مقابل حصوله على نصف قرش عن كل قفيز يجلبه، ويقتطع ذلك من قرض كان قد حصل عليه سابقا، قدر بحوالي 19000قرشا، وإلى غاية السنة المذكورة(1774م)، وهو

تاريخ منع صالح باي قسنطينة بيع القمح للباستيون كان شيخ المعزول قد سدد ما عليه من ديون، وجمع 30000قرشا أخرى. إضافة إلى ممتلكاته الواسعة وما يجنيه منها. وقد جعلت تلك الأموال من هذا الشيخ سيدا محاطا بمئات الرجال التابعين له، والجواري والعبيد والخدم والكتاب والحرس والوكلاء، حتى أصبحت أبهته لا تقل عن باي الشرق نفسه.[18]

استغل صالح باي قيام الشيخ عبد الله بلعباس بالوساطة لديه لمصلحة أحد المتمردين يدعى إبراهيم وعزله من منصبه، ويبدو أنه أعاد تنصيبه بفضل تدخلات بعض الموظفين السامين ومدير الشركة الفرنسية،[19] ففي سنة 1778م تذكر وثيقة أخرى، هي عبارة عن رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون،حادثة عزل الباي للشيخ عبد الله وتثبيت ابنه علي باي، وقد ساقت الرسالة أسباب العزل :"**إننا قد شيخنا ابننا علي باي وطردنا والده الخبيث عدو الله ورسوله شيخ النفاق وذلك لما رأينا فيه من قلة الخير والفساد، وابننا علي باي كنا شيخناه قبل هذه الساعة والناس مع والده، والآن الناس كله(كذا) معه ولم يخرج أحد من يده.**"[20]ولم تمر إلاّ أشهر وعاد باي قسنطينة للنزول عند رغبة وكيل الباستيون حفاظا على سير اتفاقية وسق القمح بينهما، فأعاد تنصيب عبد الله المذكور في أفريل 1779م وطرد ابنه.[21]ولما توفي الشيخ عبد الله خلفه ابنه الباهي بفعل تأثير الباستيون، "**ولما ذكرت لنا فيه، وإيصايكم (كذا) عليه وتأكيدكم بشأن ذلك.**"[22]

لقد تقرب القنصل الفرنسي بالهدايا للباي من أجل إرضائه لصالح تعيين الباهي ابن عبد الله خلفا لأبيه في جوان 1784م، وقد أبدى الباي رضاه بالهدية والمُهدي.[23] ولا يكون تدخل الباستيون مجانا في مثل هذه الأمور، فبُعيد وفاة الشيخ عبد الله أرسل ابنه الباهي مئة بقرة إلى حصن الباستيون كان قد اقترضها، إذ بقي عليه من ديون شرائها 100 ريال قسنطيني، طلب من قبطان الباستيون خلاصها على يديه لفائدة البائع محمد بن حسين.[24]ولم تمر سنة واحدة على تعيين الباهي حتى عاد صالح باي في مارس 1785م إلى تولية علي باي على مشيخة المعزول طالبا من وكيل الباستيون إلزام حليفهم الباهي.[25]

إن تنافس الراغبين في تولي المشيخ هي ظاهرة تتكرر بكثرة في فضاء ريفي فضلت السلطة عقد تحالفات لحكمه، من أجل تجنب إهدار مقدرات بشرية وأوقات طويلة لإخضاعه. وقد اقتصرنا

على مشيخة المعزول ببايليك الشرق على سبيل المثال لوجود الخبر عنها في المصادر.وأمام تزايد المنافسة على المشيخات الكبرى والصغرى لجأ القياد والبايات في الكثير من الأوطان إلى تسليط المزيد من التجزئة للقبائل للرفع من عدد المشيخات الصغرى، لأن ذلك يوفر لهم العديد من المناصب التي تدر عوائد إضافية لمجرد قبض حقوق إسنادها (**حق القندورة**)، ويضاعف من قدرة السُّلطة على فرض رقابة أقوى بوسائل أقل، إذ يعملون على خلق مشيخات أخرى لأجل قبض حقوق تنصيب إضافية. ففي دار السلطان مثلا انتهج قياد أوطانها طريق التجزئة والتفكيك المستمر للعشائر والأعراش بغية إضعاف صفوفها، وتحقيق عوائد إضافية من جراء إسناد منصب المشيخة. وحسب جرد الباحث نصر الدين سعيدوني للمجموعات العشائرية المنتظمة تحت سلطة الأشياخ فقد وصلت مشيخات أو مجموعات وطن يسر في أواخر فترة التواجد العثماني إلى حوالي سبعة وخمسون(57) جماعة، كما وصل تعداد عشائر وطن الخشنة إلى حدود سبعة وثلاثون (37) جماعة، ووطن بني موسى ستة وثلاثون(36) جماعة، ووطن بني خليل أربعة وثلاثون (34)جماعة.[26]

والواقع فإن حق القندورة قد تحول من مبلغ رمزي إلى مبلغ كبير جدا من جراء حدة التنافس عليه. وعادة ما يطلق على هذه القيمة المالية اسم: **زمام اليد**، ويحصل القياد على جزء منها لأنفسهم ويدفع الباقي لبيت المال، وطبيعي أن تقل مدفوعات الشيوخ الصغار نظير حصولهم على الزمام أو القندورة، مقابل مدفوعات كبار الشيوخ، ففي الوقت الذي كان كل من شيخ الأوراس وشيخ بلزمة ببايليك الشرق يدفعان حق تنصيب قدره: 300 ريال بوجو فضي، وقد ترتفع هذه القيم المالية لتصل إلى حدود 600 ريال بوجو فضي،[27] كان الشيوخ الصغار لا يدفعون أكثر من عشرة فرنكات. ونسوق ضمن الجدول الموالي مثالا لما قبضه أحد قياد بايليك المدية هو أحمد الشريف من شيوخ دواوير وطنه مقابل تعيينهم سنة 1230هـ.[28]

اسم الشيخ	اسم الدوار	حق البايليك	حق القايد
ابن السايب	/ /	10فرنك	00
بن طاطة	نجع العرب	10فرنك	01فرنك
علي بن قويدر	/ /	10فرنك	01فرنك
علي بن زرفة	اولاد بن زرفة	10فرنك	01فرنك
المسعود بن سلامة	اولاد بن سلامة	10فرنك	00
احمد بن سي ؟	/ /	10فرنك	00
بومدين زروق	العقبان	10فرنك	00
احمد بن عبد القادر	/ /	10فرنك	00
بن العجاج	/ /	10فرنك	00
سي مسعود بلعجال	ولاد الخروف	10فرنك	04فرنك
ابن عودة	الصحاروة	10فرنك	04فرنك
سالم بن الشريف	/ /	10فرنك	04فرنك

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الزمام المدفوع وإن كانت موحدة بخصوص ما يوجه للبايليك فإن ما يحصل عليه القياد كان يختلف، إذ يفضل بعض الشيوخ دفع قيما إضافية

وصلت حد أربعة أضعاف، وذلك يرجع إلى رغبة هؤلاء الشيوخ في إقصاء منافسيهم. وهنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار المسكوت عنه من القيم المدفوعة للقياد بعيدا عن حسابات البايليك.

إن الضرائب التي ترافق عملية تنصيب الشيوخ تتعدد أحيانا وتختلف مسمياتها أحيانا أخرى إلى درجة يصعب فيها التفريق بينها، وقد يتطلب الأمر موضوع دراسة منفصلة بذاتها للتفريق بين هذه المفردات[29] الدالة على ضرائب تفرض في مجملها على الشيوخ المتولين لتوهم. حيث تواجه الأبحاث المتصلة بالموضوع تعددا للمفردات الدالة على حق تنصيب الشيوخ في المصادر الوثائقية، فبالإضافة إلى مفردة "**زمام اليد**" تستعمل المفردة المركبة "**حق القندورة**"، ونجد بعض الوثائق تستعمل اللفظة العامة "**غرامة**"، ونعرف بواسطة القراءة المتأنية لنصوص الوثائق أنه يقصد بها حق تعيين، لأنها دائما ما نجدها مقرونة باسم شيخ جديد وسنة جديدة. فعلى سبيل المثال: تذكر إحدى وثائق سجلات البايليك ما يلي: "**هذا ما فرض من غرامة بأمر من القايد سليمان قايد زمالة راس الواد على الشيخ محمد وجماعة الرحامنة أواخر ذي الحجة عام 1236هـ**".[30]وإذا كانت هذه الوثيقة قد صمتت عن تقدير الغرامة؛ فإن وثيقة أخرى تخص المجموعة نفسها في السنة الموالية قد ذكرت قيمة الغرامة التي فرضت على شيخ الرحامنة الجديد المسمى سي حمزة بن الطيب من قبل القايد سليمان نفسه، وحددت بـ "**سبع ريالات صحاح ونصف صحيح**".[31]

ومهما كانت شروط تولية الشيوخ ومدى تدخل السلطة في تعيينهم وتحديد صلاحياتهم، ومهما كانت قوة السلطة المركزية وفعالية أعوانها، فإن للمشيخة رمزية تترجمها قوة سلطة الشيخ على فصيله، إلى درجة يمنح فيها اسمه ليستدل به على المجموعة، فتأخذ اسمها من اسمه. كأن يقال: اولاد فلان(اسم الشيخ)، أو: عرب فلان، أو: نجع فلان. حيث تذكر(مثلا) سجلات البايليك لوطن مليانة، دوار امحمد شاوش، ويأتي امحمد شاوش على رأس قائمة جرد دافعي العشور الخاصة بالدوار. وكذلك دوار الحاج المويسي الذي يترأس قائمته الحاج المويسي، ومثلهما دوار بن خليفة الذي دون في مقدمة قائمته شيخه الحاج بن خليفة ويليه أخوه.[32]

ويميز الشيخ في مجموعته لباسه، إذ يرتدي عادة لباسا أفضل من لباس غيره من عامة رجال العشيرة أو الدوار، ويختلف أيضا عن كبار الجماعة "**رجال القوم**" أو "**الميعاد**" لاعتبارات أخلاقية، كما يُتموضع بيته أو خيمته وسط الدوار،[33] إذ يتخذ لنفسه موضعا متوسطا بين جماعة العشيرة ليحمونه في حالة خطر الغزو. ويكون على مقربة من الجميع للاستشارة واتخاذ الموقف والقرار بشأن القضايا الطارئة. وبخصوص اللباس فإن له رمزيته ورسمياته، فمثلما يقبض الشيوخ الصغار قنادير بيضاء من القياد الواقعين تحت سلطتهم، فالشيوخ الكبار الذين يديرون فرق ذات حجم ديمغرافي وأهمية استراتيجية ومدفوعات جبائية أكبر يحصلون على برانيس بيضاء.

ثالثا: الجماعة والميعاد:

لا يمكن الحديث عن سلطة مطلقة لشيخ الفرقة أو الدوار، فهو يستمد سلطته من إجماع الفرقة ممثلة في أعيانها، وهم كبار السن وأصحاب العقول الراجحة وأهل العلم فيها، وفرسانها المغاوير، وأصحاب الدخل المادي من ذوي القدرات الدفوعية، الذين تحتاج إليهم العشيرة في حالات المغرم. والجماعة هي قاعدة المجتمع الريفي تفعّل وجودها انطلاقا من التضامن المبني على التساكن والتآزر رعيا لمصالح مشتركة بين أعضائها، ولا تشكل الجماعة عالما مغلقا، ولكن تتهيكل وتنتظم تحت غطاء القبيلة أو العشيرة، فتضبط علاقاتها مع سلطة المركز(البايليك) على أساس أوتوقراطي تحدده إمكانياتها البشرية وثقلها الديمغرافي ومقدراتها ومواردها الاقتصادية.[34]

تجتمع الجماعة دوريا، وبشكل يومي في الغالب، ويكون نقاشها مبنيا على أسس الشرع ومقتضياته، وما اعتيد عليه (العوايد أو العرف)، وأحيانا تدون نصوص قوانين تتفق عليها الجماعة ويلتزمون بها في تسيير شؤون الفرقة، يشرف على تدوينها وحفظها "الطلبة" وهم بعض شيوخ العلم الشرعي، وجلهم من المتصوفة الذين يتولون الوصاية على الفتوى وما استشكل من الشرع، أو بعض القراء معلمي الصبيان. وقد عثر شارل فيرو(Charles Féraud) في ضريح سيدي معروف بجيجل على عدة جعب من القصب تحتوي على أوراق ملفوفة، بينها وثيقة هي عبارة عن نص اتفاق يخص عرش اولاد بارش بخصوص عقاب القاتل وجزاء الجروح، من ديات وخطية. وافتتحت الوثيقة بما نصه:

"الحمد لله وحده والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه السلام... أما بعد: فقد حضر بين أيدينا جملة جماعة اولاد بارش، كبيرا وصغيرا واتفقوا على...". وقد تضمن العهد ستة وأربعين بندا حسب ترجمة فيرو، ودُيلت الوثيقة بذكر الشُّهود الحاضرين ومُدون الوثيقة.[35]

تعتبر الجماعةأو الميعاد سندا للأشياخ في خضم مزاحمة القياد ورغبتهم في اقتسام النفوذ معهم، ولكنها (الجماعة) تمثل أيضا -وفي كثير من الأحيان- عين مجموع العرش على ممارسات الأشياخ، وسلطة رقابية تفرض على الشيخ مراعاة مصالح المجموعة. كما تشكل مؤسسة استشارية وفريق عمل إلى جانب الشيخ في أداء مهامه. فما هي مهام الأشياخ؟ وكيف نميز بين أدائهم لما يتصل بمصلحة القبيلة، وممارساتهم بخصوص المطالب المخزنية؟

رابعا: مهام الشيوخ:

فرضت المشيخات القبلية نفسها على الأتراك العثمانيين كممثل قادر على تحريك الريفيين أو تهدئتهم. ولأجل الحصول على ولاء دائم لها من أفراد مجموعتها من النافدين يجب عليها أن تحافظ على صورتها كصاحبة قدرة على الحد من جشع السلطة وغلوها في فرض الضريبة[36]، وفي المقابل يجب عليها أن تقدم للسلطة -ممثلة في شخص القايد- ما يثبت ولاءها ويرضي من لهم سلطة التعيين، وهو ما يضع الأشياخ بين مطرقة السلطة وسندان موقف العشيرة منهم. ففي أحسن الأحوال يتصرف الشيخ بما يدفع غضب السلطة عنه، فيتحول إلى حليف لها، أو زبون لأعيانها من القياد والآغوات، يطبقون سياساتها ويحققون جميع أهدافها من العملية الإدارية برمتها. فتطغى العملية الجبائية على مهام الأشياخ وتعضدها الممارسة الأمنية الوقائية. وهو ما يؤثر سلبا على مكانتهم في محيطهم الاجتماعي، فتتضاءل سلطتهم الأدبية والمعنوية. ولذلك نجد بعض الشيوخ الذين ينحازون لمجموعاتهم عادة ما يكونوا في موضع خصومة مع السلطة وممثليها، ما يدفعها إلى عزلهم وتعويضهم بآخرين يحافظون على سلطة البايليك.[37] خاصة أمام صلاحيات التفكيك والتهجير المخولة للقياد الذين يستغلونها كمعاول لإضعاف موقف العشائر، وتحويل

أشياخها إلى أداة طيعة بين أيديهم تسهر على ممارسة كل أعمال الدولة، وتحرص على تجنب كل ما من شأنه أن يثير حفيظة القياد تجاههم، وهو أمر يسهّل عليهم (القياد) الحصول على كل شاردة وواردة عن الأشياخ بفضل عيون المنافسين والراغبين في تولي الخطة. ويمكن التمييز بين نوعين من المهام، نوع يتصل بمصالح القبيلة، وآخر يتصل بمصالح الدولة ومطالبها المخزنية، وهو ما نفصله فيما يأتي:

1ـ رعاية مصالح القبيلة:

تتنوع مهام الشيخ حسب حاجات العشيرة التي يتشيخ عليها، فهو مكلف بمراقبة مواسم الحرث والحصاد، وتقسيم الأراضي بين العائلات إذا كانت لا تزال مشاعة.[38] وينظر في قضايا توزيع مياه الري، وتخصيص المراعي، واختيار مكان استقرار الدوار أو الدشرة، إذا كانت القبيلة تمارس حياة الترحال والتنقل الموسمي،بين المشتى والمصيف، وبين السهل والجبل.[39] ويشرف الأشياخ على مهمة الحفاظ على درجات التلاحم بين أفراد القبيلة ومجموعاتها بواسطة التشجيع والمبادرة على الأعمال الجماعية، وتعاون الأفراد الإلزامي في حرث الأرض وجمع المحصول، والتضامن العصبي لدرء أي خطر خارجي،[40]مثل غارات المجموعات الخارجة عن سلطة الدولة، أو قطاع الطرق المتلصصة والزطاطين.

ولا يتصرف الشيخ في الملكية فقط باعتبارها من الأمور الجماعية داخل المجموعات الإثنية الأصيلة والمصطنعة، ولكن العلاقات داخل المجموعة ومنها إلى خارجها هي شأن جماعي أيضا. فالزواج الذي يعد لدى المجتمعات الحديثة من الشؤون الفردية الخاصة كان لدى المجتمعات التقليدية من بين أهم مصالح القبيلة الكبرى، توجهه من أجل الحفاظ على وحدتها ولحمتها. فالأشياخ وميعاد العشيرة وجماعتها هم من يختارون الزوجة للشباب، فغالبا ما يفرض الشيخ وجماعته إحدى بنات العشيرة على أحد الشباب، حتى لو لم تكن بكرا، صونا لشرف الأسرة. وقد استغلت الجماعة الزواج داخل القبيلة أو الفرقة لتعزيز تلاحمها وبناء روابط جديدة بين فروعها. كما أن الزواج الداخلي يضمن الاستقرار الاقتصادي، لأن المهر المقدم لابنة العم يكون ضئيلا مقارنة بالمهر المقدم لابنة فرقة أخرى. ومن جهة أخرى كان شيوخ القبائل يزوجون أبناءهم خارج أسرة العصب باتجاه عائلة

تنتمي إلى قبيلة أخرى، وفي هذه الحالة يفضل زيجات تنتمي لعائلات أرستقراطيةبيدها مناصب المشيخة، لتحقيق رفعة مقام إزاء أفراد القبيلة، في إطار التنافس على الوظيف.[41]

وقد يتجاوز الشيخ رأي الآباء حفاظا على مصالح القبيلة، ولدرء ما من شأنه أن يتعارض وذلك. ويسعى المشايخ إلى حث الآباء على التبكير بتزويج أبنائهم بغية الإنجاب، من أجل تدعيم صفوف العشيرة العسكرية وتقوية سواعدها الانتاجية.[42] ولذلك كثيرا ما تدعم المشيخة التعدد وتسمح بتطليق من لم تنجب، وكذلك يفعل بأمهات البنات إن كنّ من غير العشيرة، أو تسمح بالتعدد عليهن في حال كنّ من بناتها. ويتدخل الشيخ ورجال الميعاد **"كبار الجماعة"** في جميع ما يطرأ على المجموعة من قضايا الأحوال الشخصية والمعاملات، من زواج وطلاق وبيوع عقارات وشفعة وهباتوغيرها. وهي مهام تمنح للقايد معرفة بالفضاء الاجتماعي الذي يشرف على إدارته، وتسمح له بأداء مهامه الإدارية لمصلحة السلطة على أكمل وجه.

لقد كان رجال القبيلة يشكلون مجموعة من الفرسان أو الأعوان المسلحين يعرفون بالمكاحلية[43]، ويستخدمون عسكريا في الحد من تحرشات المنافسين على المشيخة، والوقوف بجانب الشيخ في نزاعات العرش ضد القبائل والعشائر المجاورة،ويتخذون موقفا موحدا فيما يتعلق بالأحلاف والصفوف والمشاجرات ودفع الدية وحماية الأفراد المنتسبين إليها، أو إعلان التخلي عنهم.[44] كما يؤدي الشيخ دور الوسيط أو الرابطة بين الإدارة المركزية ممثلة في سلطة البايليك في المحل القريب، ومجموع السكان بالأرياف. فبقدر ما هو ملزم برأي الجماعة فهو يلبي طلبات القياد[45] وتنفيذ أوامرهم.[46]

2.تسيير المطالب المخزنية:

يمكن أن نلخص مهمة الشيوخ في العمل على الوساطة بين مؤسسة القايد والمجال الاجتماعي الذي يديرونه، إذ يتولون الإشراف نيابة عن القايد على المهام المخزنية مثلما هي في أولويات السلطة المركزية كما يلي:

ا-جباية الضرائب المختلفة:

يقدم الأشياخ للقيادوللبايليك معلومات حول نشاطات العشيرة الاقتصادية التي تستوجب المطالب الجبائية، كالزراعة والرعي، وكذلك الحرف من حدادة وحياكة وغيرها. فيقدمون إحصاء بأملاك مجموعاتهم من المواشي والأنعام والسوائم، ويحصون الأراضي المزروعة، رغم ندرة هذا النوع من النشاط في الفضاءات القبلية، لأن القبيلة تعمل في الغالب على انتاج ما يكفي أفرادها من ضرورات البقاء والاستمرار.[47] ذلك لأن **"اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكن[48]والدفاءة إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد علي عما وراء ذلك"**.[49]

ونظرا لنقص موارد الجباية في مثل هذه المجموعات فإن القياد عادة ما يحاولون تعويض النقص في عشور المحاصيل بالمغارم، فيطالب الشيوخ بفرض المغرم على الصلح، وفك النزاعات بين الأفراد والجماعات. على أن ما يلبي حاجة السلطة في أعمال الجباية هو تعاطي العشائر للنشاط الرعوي الذي يدرّ عوائد معتبرة، تعوض ضعف الأداء على مستوى الزراعة. فكثيرا ما تغلب على المحاصيل الجبائية قطعان الأغنام والماعز والأبقار والخيول والإبل، تتنوع حسب الواقع المناخي والتضاريسي السائد، كما تشكل الدواجن والسمن والعسل والزيت والفواكه موردا لا يقل أهمية.[50]

على أن المهمة المنوطة بالشيوخ في الواقع ليست التحصيل، بل تتوقف على الإحصاء وتقديم المعلومات حول الممتلكات والمحاصيل.إذ يحصون المساحات المزروعة يقدرونها بالجابدة أو الزويجة، كما في عرف عامة أهل المغارب.[51] وكان الشيوخ يتولون مهمة إحصاء مواشي المجموعة، وكثيرا ما يحاولون إخفاء المعلومات الصحيحة عن القياد، من أجل تخفيف الأعباء المخزنية على مجموعاتهم، إلا أن وشاية منافسيهم وأعين القايد المبثوثة غالبا ما تفضحهم فيلجأون لتبرير ذلك، أو يكون جزاءهم تعيين آخرين في مناصبهم.[52] وقد ساهم الشيوخ الصغار والكبار في تفعيل ممارسات السلطة العثمانية، وكان لتدخل السلطة في اختيارهم وتعيينهم ما ساعد على توظيفهم لمصلحتها على حساب مصلحة الأهالي، خصوصا في المجال الضريبي.

ب- استتباب الأمن:

يعتبر الشيخ عين ساهرة على أمن السلطة وأمن عشيرته.إذ يحرص على استتباب الأمن وإبعاد أي خطرخارجي، حيث يُعلم السلطة بكل شاردة وواردة تطرأ في قبيلته، وفي محيطها القريب. فيبلغ القايد أو نوبة العسكر القريبة بحلول الأفراد والجماعات الأجانب في مجال سلطته. ويتدخل الشيخ للقبض على المخالفين والمناوئين ومرتكبي الجرائم. ويستعين الشيخ في المحافظة على الهدوء والأمن داخل الفرقة أو العشيرة برجال الجماعة أو الميعاد، الذين يمثلون هيئة استشارية وقوة عسكرية داعمة للشيخ في نفس الوقت. ذلك أن إي اختلال أمني على مجال الفرقة هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق الجماعة برمتها، ويسأل عنها الشيخ رأسا.[53] كما تركت شؤون المقاضاة وفك النزاعات بين أهل الفرقة للشيوخ، يستشيرون أفراد الجماعة من أهل الرأي والعلم فيهم.

ويظهر أن إناطة شيوخ العشائر بالمهام الأمنية هو أمر يلبي مصلحة كل من القبيلة والدولة على سواء، فبالنسبة للعشيرة شكلت المشيخة هيئة ملائمة لتوحيد مكونات المجموعة في مواجهة الخطر الخارجي، في ظروف غياب سلطة ترابية قارة، فتوفر لها الملاذ الآمن الوحيد؛ أما الدولة فلم تجد أكثر من المشايخ إطارا يوفر لها سبل مراقبة العشائر،[54] وتأمين مجال لم يكن لها تأمينه بأقل من نوبة عسكرية وبرج حصين.

خاتمة:

شكلت الممشيخة إحدى أهم ركائز الحكم العثماني في الفضاءات الريفية لإيالة الجزائر، وقد وُفق الأتراك العثمانيون في المحافظة على هذه الوظيفة في نظمهم الإدارية، حيث استغلت في فرض سلطان الدولة على المجال القبلي الذي لم يكن بمقدورها احتواؤه دون تفكيكه بواسطة هذه المؤسسة الأصيلة فيه. واستطاعت السلطة في كثير من الأحيان أن تحول القبيلة التي لا منعة لها من خصم يعرقل أعمالها إلى حليف يفعل هيمنتها على المجال، فبفضل اختيارها للمشايخ ضمنت لموظفيها القياد أعوانا يوفون بكل رموز الولاء دونما إثارة للساكنة. واستغنت عن ضرورات حضور الجهاز العسكري في المجال، إلا في الحالات الملحة، ووفرت لنفسها آلية تجنيد في حالات الحاجة، ناهيك عن المداخيل والعوائد المالية التي وفرتها هذه الوظيفة للخزينة وأعيان السلطة، وبوسائل اقتطاع بسيطة

وغير مكلفة، من خلال ضمانة الشيوخ لدواويرهم وعشائرهم، وبفضل مدفوعاتهم نظير تولي المشيخ.

الإحالات

[1]- محمد ابن منظور: لسان العرب، مج4، دار إحياء التراث، بيروت ، 1992م، ص41 و42.

[2]- رحال بوبريك: مدخل إلى الأنتروبولوجيا، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، المملكة المغربية، 2014م، ص144.

[3]- تعتبر الدراسات الأنتربولوجية الأوروبية المستندة للفكرة التطورية للشعوبغير الأوروبية التي استمر تشكلها السياسي والاجتماعي يقوم على مبدأ الانضواء تحت سلطة القبيلة-تعتبرها- شعوبا متوحشة وبدائية ومتأخرة في تطورها الحضاري الإنساني. وهو مجرد تصنيف تبريري للحملة الاستعمارية يختفي وراء التنوير.أنظر: رحال بوبريك: المرجع نفسه، ص56.

[4]- معجم الإثنولوجيا والأنتربولوجيا، ترجمة مصباح الصمد، منشورات المعهد العالي العربي للترجمة، ط1، لبنان، 2006م، ص350.

[5]- عبد الحميد بلهادي: علاقة السلطة بالمجتمع الريفي بالبلاد التونسية خلال القرن 19م، مثال قبيلة السواسي 1836-1882م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدراسات المعمقة، إشراف: أحمد لزهر الغربي، جامعة تونس الأولى، 2001-2002م، ص29.

[6]- محمد المنصور: المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين، 1792-1822م، ترجمة: محمد حيدة، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء-المغرب الأقصى،2006م،ص23 و24.

[7] - يبتعد المجتمع الجزائري في الفترة الحديثة عن الصبغة الإقطاعية، لكن الخصائص الزبائنية(patronage) تبرز لتطغى على الولاءات الاجتماعية والسياسية، حيث يضع المهمشون وقليلو الحظوة أنفسهم تحت حماية الوجهاء اختياريا وطوعيا. وفي هذه الحالة تكون العلاقة بين الطرفين وحدود الواجب والحق لا تحكمه قوانين رسمية، بل تقوم على شيء من الأخلاق ، كالحشمة، والوفاء(الكلمة)، والاحترام(القدر)، وإنزال الناس منازلهم، وهو ما يقابله الوجيه بالسخاء والتوقير والبر والإحسان ورعاية الضعيف. أنظر: بيار بونت وآخرون: المرجع السابق، ص525.

[8]- عبد الحميد هنية: تونس العثمانية الدولة والهوية والمجال، تبر الزمان، تونس، 2012م، ص243.

[9]- حافظ بن عمر: مؤسسة المشيخة من ديمقراطية القبيلة إلى بيروقراطية الدولة، المجلة التاريخية المغربية، ع102-103، مارس 2001م، ص232.

[10]- BERQUE(J): L'interieue du Maghreb 16é-19 siécles, Gallimard, Paris, 1978, P:183.

[11]- الطوطمية تطلق من قبل الأنتروبولوجيين على حالة الانتظام في عشائر أبوية النسب خارجية الزواج، وهي التلاحم بين جنس طبيعي وعشيرة خارجية الزواج. إذ يسود الاعتقاد لدى الأشخاص بانتمائهم لذلك الجنس،

فيتخذون موقف التبجيل له (تحريم قتله وأكله ..إلخ). والطوطمية هي مصطلح مشتق من المفردة "طوطم" المأخوذة عن اللغة الألغونكية وهي لغة هنود البحيرات العظمى في أمريكا الشمالية. أنظر: بيار بونت وآخرون: المرجع السابق، ص635.

[12]- جمال بن طاهر: المشايخ بالبلاد التونسية في العصر الحديث بين التأثل والارتزاق، في كتاب: المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تنسيق الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والفنون والآداب، بيت الحكمة، تونس، 1999م، ص 151.

[13]- مبروك الباهي: القبيلة والدولة في إيالة تونس، نهاية التنافس السياسي، في: الذاكرة والهوية أعمال مهداة إلى عبد المجيد القدوري، تنسيق محمد جادور وآخرون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، ص339.

[14]- نصرالدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، ط2، الجزائر، 2009م، ص229.

[15]-HENIA(A. H): Les rapportes du Grid avec le Beylik 1676-1840, Thèse de doctorat de 3 eme cycle, Tunis, 1978; P : 129.

[16] - عبد الكريم الفكون: المصدر السابق، ص133 و134.

[17]- المصدر نفسه: ص134.

[18]- منور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني العملة، الأسعار والمداخيل، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص249و250.

[19]- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، المجموعة 1641، رسالة من محمد بن كوشك علي إلى الشيخ عبد الله بلعباس شيخ المعزول، وثيقة46.

[20]- المصدر نفسه، رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون، وثيقة 61.

[21]- المصدر نفسه، رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون، وثيقة 67.

[22]- المصدر نفسه، رسالة من صالح باي إلى قنصل القالة، وثيقة 77.

[23]- المصدر نفسه، رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون، وثيقة 80.

[24]- المصدر نفسه، رسالة شيخ المعزول الباهي بن عبد الله إلى وكيل الباستيون، وثيقة79.

[25]المصدر نفسه، رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون، وثيقة81.

[26]-SAIADOUNI (N): L'Algérois rural à la fin de l'époque Ottomane (1791-1830), DAR AL-GHARB AL-ISLAMI, Beyrouth, Liban, 2001,PP : (333--335).

[27] - نصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، ص436.

[28]- تم وضع هذا الجدول بناء على نص وثيقة من وثائق بيت المال مؤرخة في 1230هـ: الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات بيت المال، 06 MI، علبة09، سجل 39، ورقة10و11.

[29] - يولي العثمانيون للمصطلح الإداري اهتماما بالغا في إطار سعيهم لإقامة إدارة مركزية قادرة على تسير شؤون دولة-إمبراطورية، حيث لم يكتف العثمانيون-حتى في الجزائر- بتقنين طريقة اشتغال مختلف المؤسسات والدوائر والأقلام، بل عمدوا إلى وضع وتقنين المصطلحات المتداولة داخل مختلف دواليب الإدارة، سواء تعلق الأمر بألقاب الموظفين أو أسماء الضرائب، أو أنواع الوثائق والأدوات والنظم والمؤسسات بحيث يستحيل إدراك مضامين المصادر والوثائق العثمانية من غير الإلمام بما يكفي بمعاني ووظائف ما يراد بها من مصطلحات. وقد استعان الأتراك بمبدأ الأخذ من لغات الآخر مهما اختلفت لغته وثقافته مادام الأمر يؤدي إلى توضيح المعنى وتدقيق المقصود، لاسيما لغة أهالي الإيالة. عبد الحفيظ الطبايلي: اللغة وانتقال المعارف ملاحظات حول المصطلحات البحرية العثمانية، في: انتقال الافكار والتقنيات في المغارب والعالم المتوسطي، تنسيق عبد الرحيم بن حادة وآخرون، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 160، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 2009م، ص234و237.

[30] - الأرشيف الوطني الجزائري: سجلات البايليك، mi 10،علبة 10، دفتر 40، ورقة10.

[31] - المصدر نفسه، الورقة 13.

[32] - الأرشيف الوطني الجزائري: سجلات البايليك، mi 16،علبة 10، دفتر 49، ورقة18و19.

[33]-DAN (P):Histoire de Barbarie et de ses corsaires , P. ROCOLET, Paris, 1637, P: 378.

[34]-SAIADOUNI (N): Op. Cit, P: 332.

[35]-FERAUD (L. Ch): Histoire des villes de la province de Constantine, Gigli, L. ARNOLET, Constantine, 1870, PP: (49-59).

[36] - طيبي محمد: الجزائر عشية الغزو الاحتلالي دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، دار ابن النديم، ط1، الجزائر، 2009، ص121.

[37] - حافظ بن عمر: المرجع السابق، ص238.

[38] - إن أولوية القرار العائلي على القرار الفردي في مسألة التصرف في أراضي الملك (العرش) جعل من هذه الأراضي إسمنت العائلة، وأحد أسس ترابطها المتينة. أنظر: محمد طيبي: المرجع السابق، ص122.

[39] - سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية، ص229.

[40] - حميد تيتاو: الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني، منشورات عكاظ، الدار البيضاء، المغرب، 2008،ص108.

[41] - الطيب شنتوف: راسات في تاريخ الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012م، ص ص: 148-155.

[42] - حميد تيتاو: مرجع سابق، ص108.

[43]- المكاحلية :هم مجموعة من الفرسان،أو الأغوات المسلحين،يستخدمون في الحد من تحرشات المنافسين والوقوف إلى جانب الشيخ في كل صراع قبلي .

[44]- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، مرجع سابق، ص 235.

[45]-آغا العرب: هو موظف سمحت له صلاحياته بالنظر في قضايا الأرياف، وبإدارة أملاك البايلك بالأرياف من عزل (حقول الرعي) وعزباوات(مزارع) أنظر: سعيدوني: ورقات جزائرية، ص 226.

[46]- المرجع نفسه ص 235.

[47]- في معنى ذلك يقول العنتري: "وكانت أمور الزراعة في زمان الترك ضعيفة لم تتعلق بها أغراض الناس". محمد الصالح العنتري: سنين القحط والمسغبة أو مجاعات قسنطينة، تح: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1974م،ص17.

[48]- الكن هو كل ما يرد الحر والبرد من الأبنية والخيام وغيرها، والجمع أكنان وأكنة، وفي القرآن الكريم" والله جعل لكم مما خلق ظلالا وجعل لكم من الجبال أكنانا" أنظر: المعجم الوسيط، منشورات مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة، 2004م، ص802.

[49]عبد الرحمان بن خلدون: المقدمة، دار الفكر، بيروت، 2001م، ص173.

[50]-Robe(E): De L'impôt Foncier en Algérie, Bastide, Alger, 1871, P: 4.

[51]- سعيد شريدي: تطور وظيفة القايد في الجزائر خلال الفترة العثمانية، ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: أحمد صاري، السنة الجامعية: 2005-2006، ص 76.

[52]- فلة موساوي القشاعي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني(1771-1837)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 1989-1990، ص 58.

[53]- نصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر(دار السلطان) أواخر العهد العثماني(1791-1830)، البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، الجزائر، 2013م، ص388.

[54]- محمد المنصور: المرجع السابق، ص25.

تاريخ الإيداع:2015/06/23 تاريخ القبول:2016/05/15